،

و. م،

لإ«-ميم "زم

ه الاء٥

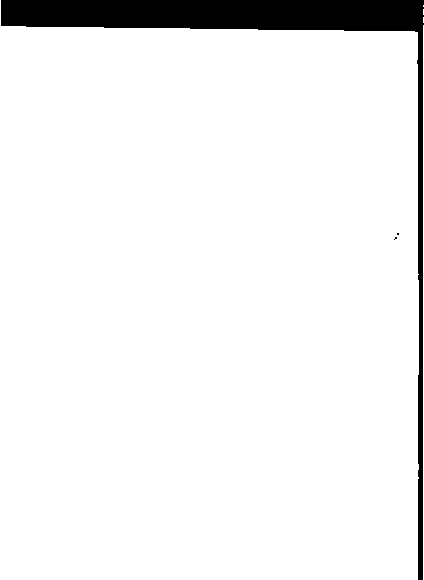
١٤١

2186

-،ب --

الوقائع الأسرائيلية

كتاب القوانين



في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨

الصفحة

هر

المحتويات 2١36

في 14 حشفان ٥٧٦٩

٢٤ ٢٨

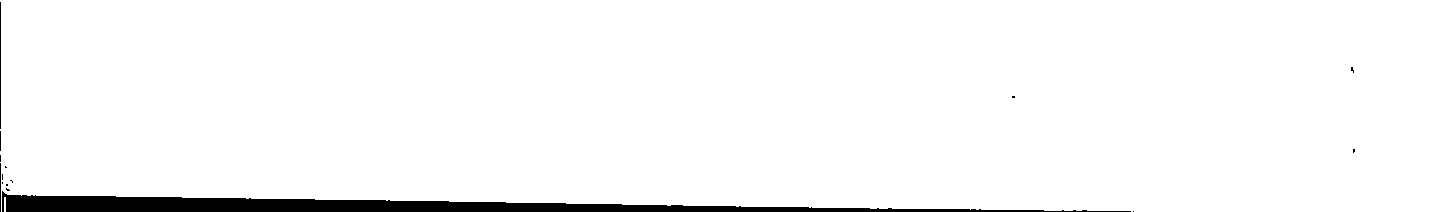
٣٠

٣٣

قانون العلاقات المالية بين الزوجين(تعديل) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ قانون الأحزاب(تعديل رقم ١٥) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨

قانون التحكيم(تعديل رقم ٢) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨

قانون تعديل قانون الصيادلة(رقم ١٥) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨



قانون العلاقات المالية بين الزوجين(تعديل رقم 4) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ١- في المادة إ(د) من قانون العلاقات المالية بين الزوجين لسنة ٥٧٣٣- ١٩٧٣ (فيما يلي- القانون الأصلي)، بدلا من في حكم الطلاق الصادر" يحل 'في حكم بحل الرابطة الزوجية صادر"، ويحل في نهايتها ما يلي "وعبارة "حل الرابطة الزوجية" في هذا القانون تشمل الطلاق، الغاء الزواج، اعلان بطلان الزواج أصلا أو الفرقة حسب القانون الديني الذي لا يمكن من الطلاق".

المادة ٢- في المادة ه من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(ا)، بدلا من "لدى حل الرابطة الزوجية بالطلاق أو بوفاة أحد الزوجين(فيما يلي- حل الرابطة الزوجية)" يحل لدى حل الرابطة الزوجية أو لدى انتهاء الزواج بوفاة أحد الزوجين(في هذا القانون- انتهاء الزواج)'.

() بعد الفقرة(ا) يحل:

"(ج) عبارة "مجموع أموال الزوجين" في هذه المادة تشمل الحقوق التقاعدية المستقبلية والتعويض عند اعتزال العمل وصناديق استكمال الدراسة وصناديق المكافآت والادخارات".

المادة ٣- بعد المادة ه من القانون الأصلي يحل:

تكي المادة ٥أ-(ا) لكل من الزوجين الحق في طلب موازنة الموارد

سورية بموجب المادة ه حتى قبل انتهاء الزواج اذا قدم طلب بتنفيذ

الموارد تسوية موازنة الموارد بموجب هذا الفصل وبعد توفر أحد الشروط التالية:

(ا) مضت سنة على مباشرة أحد الاجراءات التالية:

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك . ق . سنة ٥٧٣٣ ص ٥٠٢

كتاب القوانين ٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٢

تعديل المادة ه

اضاقة المادة ٥أ

٢٤

(أ) اجراءات حل الرابطة الزوجية.

(ب) تقديم دعوى بتقسيم الأموال بين الزوجين بما فيها دعوى تصفية المشاركة في العقارات المشتركة بين الزوجين بموجب قانون العقارات لسنة ٥٧٢٩-١٩٦٩، أو دعوى باصدار حكم بياني بشأن حقوق الزوجين في الأموال أو طلب بتنفيذ تسوية موازنة الموارد بموجب هذا الفصل أو طلب بموجب المادة 1١.

(ا) وجود شقاق بين الزوجين أو أن الزوجين يعيشان على انفراد حتى تحت سقف واحد لمدة متراكمة لا تقل عن تسعة أشهر من ضمن مدة متتالية أمدها سنة، ويجوز للمحكمة النظامية أو للمحكمة الدينية تقليص المدة المذكورة في هذا البند اذا صدر قرار قضائي يشهد بحدوث شقاق بين الزوجين.

(ب) يجوز للمحكمة النظامية أو للمحكمة الدينية بقرار خطي معلل تقليص المدد المذكورة في الفقرة(ا)، واذا قدم طلب بتنفيذ

تسوية موازنة الموارد بموجب هذا الفصل ووجدت المحكمة النظامية أو المحكمة الدينية توفر ظروف تبرر ذلك جاز لها تقديم موعد تنفيذ التسوية حتى عند عدم توفر أحكام الفقرة(أ)، في كل حالة من الحالات التالية:

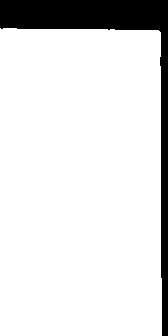
(١) اذا صدر ضد زوج الطالب أمر حماية بموجد، قانون منع العنف داخل العائلة لسنة ٥٧٥١-١٩٩١ أو أمر بموجب قانون منع المضايقة التهديدية لسنة ٥٧٦٢-٢٠٠١ أو أمر ابعاد لضمان سكن هادئ، وذلك كله في النظر الجاري بحضور الفريقين.

(؟) اذا قدمت لائحة اتهام ضد زوج الطالب عن جريمة عنفية ارتكبت تجاه الطالب أو تجاه ولده.

،

٢ ك .ق . سنة ٥٧٢٩ ص ٤٨٠

٣ ك .ق . سنة ٥٧٥١ ص ٢٦٨ ٤ ك .ق . سنة ٥٧٦٢ ص ١٥



٢٥



كتاب القوانين ٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)



(٣) اذا أمرت المحكمة بتوقيف زوج الطالب بعد اقتناعها بوجود اشتباه معقول بأنه ارتكب جريمة عنفية تجاه الطالب أو تجاه ولده ويخشى من أنه يعرض سلامتهما للخطر، أو اذا أمرت المحكمة بالافراج عنه من التوقيف في الظروف المذكورة وبالشروط المبينة في الباب السادس من الفصل الثاني من قانون اصول المحاكمات الجزائية(صلاحيات تنفيذية- القاء القبض والتوقيف) لسنة ٥٧٥٦-١٩٩٦، اذا قررت أن كافة الشروط أو بعضها معدة لحماية الطالب أو ولده.

(ج) يجوز للمحكمة النظامية أو للمحكمة الدينية التي أصدرت الحكم بموازنة الموارد ان تشترط تنفيذه بايداع موافقة خطية على حل الرابطة الزوجية بما في ذلك موافقة خطية على اعطاء حجة طلاق أو استلام حجة طلاق من قبل الطالب أمام المحكمة الدينية أو المحكمة النظامية المختصة بحل الرابطة الزوجية بين الزوجين.

(د) يجوز للمحكمة النظامية أو للمحكمة الدينية التي أصدرت الحكم بموازنة الموارد أن توقف تنفيذه اذا اقتنعت بأن الطالب يتصرف بسوء نية في قضية حل الرابطة الزوجية، على أن رفض الطالب التنازل عن حقوق مستحقة قانونا له أو لولده لا يعتبر من قبيل سوء النية.

(ه) لا يرفض طلب تنفيذ تسوية موازنة الموارد ولا يشطب بسبب عدم مضي سنة على تاريخ المباشرة بالاجراءات المذكورة في الفقرة(ا)ا)(ب) اذ يجوز للمحكمة النظامية أو للمحكمة الدينية وقف النظر في الطلب المذكور".

المادة ٤- في المادة ٦(د) من القانون الأصلي-

(ا) في المستهل، بعد عبارة "لكل من الزوجين" يحل "ومصلحة أولادهما القاصرين".

(٢) بعد البند(r) يحل:

"(4) المساس برفاهية أولاد الزوجين القاصرين".

ه ك .ق . سنة ٥٧٥٦ ص ٧٣٢

كتاب القوانين ٢١٨٦-١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٦

٢٦

\٨

المادة ٤- بعد المادة 1 من القانون الأصلي يحل:

اضاقة المادة ٦أ

بيع

شقة

سكن

الزوجين



المادة ٦أ- اذا اتضح للمحكمة النظامية أو للمحكمة الدينية أن تنفيذ موازنة الموارد يستدعي بيع الشقة المستعملة لسكن الزوجين أو لسكن أولاد الزوجين القاصرين والزوج الذي يحضنهم فلا تأمر بتنفيذ البيع بل يوقف البيع الى أن يتضح للمحكمة النظامية او للمحكمة الدينية توفر ترتيب سكني أخر يناسب احتياجات أولاد الزوجين القاصرين والزوج الذي يحضنهم معا، بما في ذلك ترتيب مرحلي لسكن مؤقت يناسب احتياجاتهم للمدة التي تحددها".

المادة ٦- في المادة ٨ من القانون الأصلي-

(ا) في المستهل تحذف العبارة التالية "المقدم بعد حل الرابطة الزوجية"، وبدلا من "في حكم الطلاق" يحل "في الحكم بحل الرابطة الزوجية" وبعد عبارة "أمر أو أكثر من الامور التالية" يحل "ضمن اطار موازنة الموارد".

(٢) في نهاية البند(؟) يحل "بعد أن تأخذ بعين الاعتبار، فيما تأخذ، الأموال المستقبلية بما فيها قدرة كل من الزوجين على

تعديل المادة ٨

الكسب".

(٣) في البند(؟)، بدلا من "وقت حل الرابطة الزوجية" يحل "بتاريخ موازنة الموارد".

(؟) في البند(؟)، بدلا من "وقت حل الرابطة الزوجية" يح "بتاريخ موازنة الموارد".

المادة ٧- في المادة ١٠ من القانون الأصلي، تحذف العبارة التالية "طالما في . , لم يجر بعد حل الرابطة الزوجية" وفي نهايتها يحل "طالما لا يحق له

اجراء ذلك".

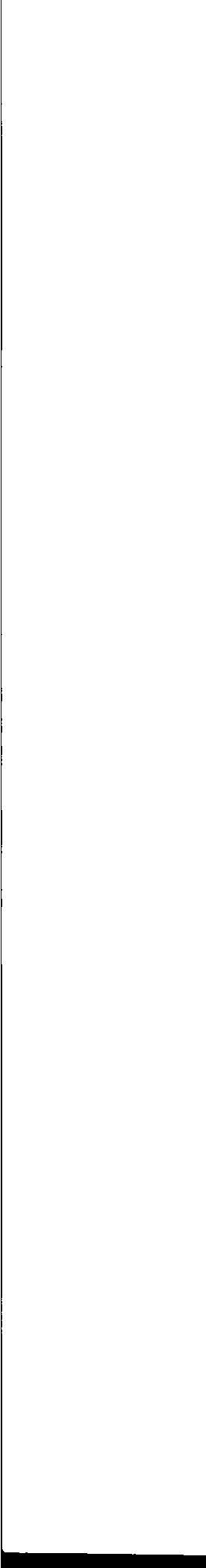
المادة ٨-(I) تسري أحكام القانون الأصلي بصيغتها في هذا القانون على الزوجين اللذين تسري عليهما أحكام القانون الأصلي بصيغتها عشية بدء

سريان هذا القانون.

سريان واحكام انتقالية

كتاب القوانين ٢١٨٦-١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٢٧





(ب) تسري أيضا أحكام القانون الأصلي بصيغتها في هذا القانون على طلبات موازنة الموارد التي كانت بتاريخ بدء سريان هذا القانون معلقة أمام المحكمة النظامية أو المحكمة الدينية.

(ج) اذا عقد الزوجان اتفاقا ماليا قبل بدء سريان هذا القانون اعتبرا، في الامور التي لم ينص فيها الاتفاق على خلاف ذلك، موافقين على تسوية موازنة الموارد بموجب أحكام الفصل الثاني من القانون الأصلي بصيغتها في هذا القانون.

دانيئيل فريدمان وزير العدل

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

قانون الأحزاب(تعديل رقم ١٥) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

شمعون بيرس رئيس الدولة

المادة ا-بعد المادة ١٧ من قانون الأحزاب لسنة ٥٧٥٢-١٩٩٢ا (فيما يلي- القانون الأصلي) يحل:

اضافة المادة ١١٧

المادة ١٧أ-(ا) تسري أحكام المادة 1٦ه من قانون الانتخابات (طرق الدعاية) لسنة ٥٧١٩-١٩٥٩ على الانتخابات التمهيدية حسب تعريفها في المادة ٢٨أ، بالتغييرات المقتضاة وبالتغييرات التالية:

(ا) في الفقرة(ا)، بدلا من تعريف "متنافس في الانتخابات"، فترة الانتخابات" يقرأ "المرشح"، "فترة الانتخابات"- حسب تعريفهما في المادة ٢٨أ من قانون الأحزاب لسنة ٥٧٥٢- ."١٩٩٢

ا٠4 ٤

فسل

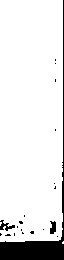
استطلاع

في الانتخابات التمهيدية

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠ ١ ك .ق. سنة ٥٧٥٢ ص ٣٦٢

كتاب القوانين ٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٢٨



تعديل

المادة ٢٨ب/٢

() في نهاية الفقرة(ب)(؟) يقرأ "وهل هي منتمية الى الهيئة الناخبة أم الى الذين اعترفوا بتأييدهم للحزب الذي جرى الاستطلاع بشأنه أو الى عموم الجمهور".

(٣) في مستهل الفقرة(ه)، بدلا من "الى لجنة الانتخابات المركزية" يقرأ "الى مسجل الأحزاب".

(؟) في الفقرة(ح)، بدلا من "من نهاية يوم الجمعة السابق لفتح مراكز الاقتراع" يقرأ "بيوم الثلاثاء السابق ليوم الانتخابات".

(ب) من خالف أحكام الفقرة(أ) يعاقب بالغرامة المقررة في المادة ٦١(i)(٣) من قانون العقوبات لسنة ٥٧٣٧-٠١٩٧٧

(ج) يجوز لرئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست بعد اتاحة فرصة للمرشح أو لمن وجه الأمر اليه للادلاء بادعاءاته أمامه أن يصدر أمرا يمنع فيه تنفيذ الفعل الجرمي بموجب هذه المادة أو مواصلته".

المادة ٢- في نهاية المادة ٢٨ب/2(أ) من القانون الأصلي يحل "أيا كان المصدر المالي للنفقات".

المادة ٣- في المادة ٢٨يح(/) من القانون الأصلي، بعد عبارة لنفس يؤي

المنصب" يحل "أو". ٣٨يح

دانيئيل فريدمان وزير العدل

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

٢٩

كتاب القوانين ٢١٨٦ -1٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



قانون التحكيم(تعديل رقم ٢) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

المادة ا-في المادة ا من قانون التحكيم لسنة ٥٧٢٨- ١٩٦٨ا (فيما يلي- القانون الأصلي)، بعد عبارة "في الذيل" يحل "الأول".

المادة ٢- بعد المادة ٢١ من القانون الأصلي يحل:

ستنات المادة i٢١-(أ) اذا قرر فرقاء اتفاق التحكيم أن قرار التحكيم

ثمى قابل للاستئناف أمام محكم-

(ا) وجب على المحكم تعليل قرار التحكيم القابل للاستئناف.

(٢) تسري أحكام الذيل الثاني اضافة لأحكام الذيل الأول حيثما لا تتعارض وأحكام الذيل الثاني، الا اذا قرر الفرقاء خلاف ذلك.

(ب) أحكام هذا القانون السارية على المحكم وعلى الاجراءات امام المحكم وعلى قرار التحكيم تسري بالتغييرات المقتضاة على المحكم في الاستئناف وعلى اجراءات الاستئناف أمام المحكم وعلى قرار التحكيم الصادر في الاستئناف بشرط أن يكون قرار التحكيم الوارد في تعريف قرار التحكيم" هو قرار التحكيم الصادر في الاستئناف أو قرار التحكيم الصادر عن المحكم الأول في حالة عدم تقديم استئناف أو بمضي موعد تقديمه.

(ج) اذا اتفق الفرقاء وفق ما ورد في الفقرة(أ)- (١) أمكن تقديم طلب بالغاء قرار التحكيم استنادا الى الأسباب المذكورة في المادة ٢٤(٩) و-(١٠) فقط.

(٢) فلا يمكن تقديم طلب الى المحكمة للحصول على اذن باستئناف قرار التحكيم".

ء اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك .ق . سنة ٥٧٢٨ ص ٣٣٢

كتاب القوانين ٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٢

اضافة المادة ١٢١

٣٠



المادة ٣- في نهاية المادة ٢٣(ب) من القانون الأصلي يحل "أو ضمن اطار استئناف قرار التحكيم بموجب المادة ٢٩(ب)".

المادة ٤- في المادة ٢٨ من القانون الأصلي، بعد عبارة "أو تقرر رفضه" يحل "أو تقرر رد الاستئناف المقدم بموجب المادة ٩اب"، وبدلا من كلمة "جزئيا" يحل "أو الاستئناف جزئيا" وتحذف عبارة "في الطلب".

بعد

الحصول على اذن

تعديل المادة ٢٣

تعديل المادة ٢٨

المادة ٥-بعد المادة ٢٩أ من القانون الأصلي يحل:

"ستناف المادة ٢٩ب-(أ) اذا اشترط فرقاء اتفاق التحكيم أن يحكم

ألمي المحكم حسب القانون جاز لهم أن يتفقوا على امكان استئناف

امام قرار التحكيم بعد الحصول على اذن من المحكمة اذا وقع خطأ

المحكمة أساسي في تطبيق القانون من شأنه أن يؤدي الى وقوع اجحاف

على أن ينظر هذا الاستئناف أمام قاض واحد وتسري عليه الأحكام السارية على الاستئناف أمام المحكمة.

(ب) اذا اتفق فرقاء اتفاق التحكيم على امكان استئناف قرار التحكيم أمام المحكمة وفق الفقرة(أ) يدون محضر بجلسات التحكيم وعلى المحكم أن يعلل قرار التحكيم.

اضافة المادة ٢٩ب

(ج) لدى تقديم استئناف الى المحكمة على قرار التحكيم لا تستمع المحكمة الى طلب الغاء قرار التحكيم ولكن يجوز للفرقاء في الاستئناف الادلاء بطعونهم حول الغاء قرار التحكيم استنادا الى أحد الأسباب الواردة في المادة ٢٤ من القانون".

المادة ٦- في ذيل القانون الأصلي-

() في العنوان، بعد كلمة "الذيل" يحل "الأول". (؟) بعد البيان طو يحل:

"ط و/ا- على المحكم تعليل قرار التحكيم".

تعديل الذيل

كتاب القوانين.٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٣١





المادة ٧- بعد الذيل الأول من القانون الأصلي يحل: "الذيل الثاني

(المادة ١٢١)

أ-تدون جلسات التحكيم في محضر أو بطريقة اخرى يقرها الفرقاء في اتفاق التحكيم على أن يعكس المحضر سير النقاش واقوال الفرقاء.

ب-يقدم الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الفرقاء بقرار التحكيم او من تاريخ تعيين المحكم في الاستئناف، أيهما الحق، وينبغي أن يكون معللا، ويجوز للفرقاء الآخرين تقديم رد معلل على الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغهم بالاستئناف كما يجوز للمستأنف تقديم رده على الرد خلال ١٥ يوما من تاريخ تبليغه به.

ج-يجوز لفرقاء الاستئناف الآخرين تقديم استئناف متقابل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغهم بالاستئناف فيما يجوز للفرقاء الآخرين تقديم رد معلل على الاستئناف المتقابل خلال ١٥ يوما من تاريخ تبليغهم بالاستئناف المتقابل.

د-يجوز للمحكم في الاستئناف عقد الجلسات بحضور الفرقاء والاستماع الى الادعاءات وطلب تقديم الخلاصات خطيا ولكن لا يجوز له سماع الشهود على أن يجري البت في الاستئناف على أساس المواد التي عرضت على المحكم الأول وعلى أساس لوائح الادعاءات والخلاصات الخطية المقدمة في الاستئناف.

ه-على المحكم في الاستئناف أن يصدر قرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ انتهاء اجراءات الاستئناف.

و-على المحكم في الاستئناف أن يعلل قرار التحكيم".

اضافة الذيل الثاني

دانيئيل فريدمان وزير العدل

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بيرس رئيس الدولة

كتاب القوانين ٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٣٢

اضاقة المادة ٥ز

قانون تعديل قانون الصيادلة(رقم ١٥) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ا-بعد المادة o٥و من قانون الصيادلة(نص جديد) لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١' يحل :

المادة ٥٥ز-(أ) "العطر" في هذه المادة هو كل مادة معدة لملامسة أجزاء خارجية من جسم الانسان من أجل تنظيفه أو تعطيره أو تجميله أو تغيير منظره أو حمايته أو المحافظة عليه أو تحسين روائح الجسم، ولكنه لا يشمل المستحضر ولهذا الغرض يراد "بالجزء الخارجي لجسم الانسان"- الجلد والشعر والأظافر والأسنان وجوف الفم.

(ب) دون الاخلال بأحكام أي تشريع لا يجوز لأحد تسويق عطر الا اذا ذكر على العطر وعلى عبوته أو غلافه ما يلي:

(ا) في العطر الذي تكون مدة صلاحيته ٣٠ شهرا أو اقل-تاريخ انتهاء صلاحيته.

(ا) في العطر الذي تزيد مدة صلاحيته على ٣٠ شهرا- مدة استعماله بعد فتحه حسب

التعليمات والمبادئ الأخيرة التي نشرها الاتحاد الاوروبي وتعليمات المدير بهذا الخصوص.

(ج) يجوز لوزير الصحة-

(ا) أن يقرر أنواع العطور التي لا تسري عليها أحكام هذه المادة.

(؟) أن يغير بمرسوم مدد الصلاحية المقررة في الفقرة(ب)".

"وسم العطور

٣٣

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ا دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ٣٥ ص ١٣٧٩

كتاب القوانين ٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



المادة ٢- يسري هذا القانون اعتبارا من ٩ تموز ٥٧٦٩(٢٠٠٩/٧/١)٠

بد سريان

يعقوب ين- يزري وزير الصحة

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

كتاب القوانين ٢١٨٦ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثانى ٢٠٠٨)

طبع في مطبعة الحكومة اورشليم

ISSN 0334-3685

2186 no

٣٤

الثمن ٠ر، شيكل جديد

TU5»٦ 7٦v3

<٦p5 ٦7 12٦٦ 3ح, لا1Nn% 7٦C1 -7ح U-1لا5 ٥7٦¥2٦ ,

٦12٦٦ »٧٦- ٦٦3٥- .p72٦ ٧٤٣ ٦25»m>

8Nح ٦v2%%' ٦72p- n٦77٦٦ 52٦-ح.

-٠٠3٦٦ %y٦

.(N٦٦O15 ٦217N٦) DU5275٦٦ ٦28

